العرب
الخميس 2020/12/24
السنة 43 العدد 11921

التطبيع يدق على أبواب تونس

مختار الدبابي
كاتب وصحافي تونسي

عكس الجدل عن التطبيع في مواقع التواصل الاجتماعي حالة من الإرباك لدى النخبة السياسية، يسارها ويمينها، التي ظلت لعقود تمتلك مواقف متماسكة بشأن القضية الفلسطينية. وفيما بدا طرح التساؤلات بشأن موقف تونس وموقعها من "السلام الجديد" يقابل باتهامات "التطبيع" مع التطبيع ومحاولة كسر الحواجز النفسية لمناقشة "تابو" ممنوع الحديث فيه، لكن اشتراك المغرب في هذا المسار أخرج النقاش من الشكوك والاتهامات إلى دائرة الحيرة والخوف لدى طبقة سياسية ما تزال تحفظ شعارات الستينات عن ظهر قلب، تلك الشعارات التي نسيها الفلسطينيون أنفسهم.

وأعادت إشارة خبرية في صحيفة نيويورك تايمز عن أن تونس وسلطنة عمان ربما تكونان على قائمة التطبيع بعد المغرب الجدل إلى الواجهة، خاصة بعد أن تضمن بيان للاتحاد العام التونسي للشغل إشارة إلى وجود "لقاءات غير معلنة" لاختبار موقف تونس.

وزاد هذا البيان من مخاوف الذين يعتقدون أن تونس عصية على التطبيع خاصة بعد ثورة 2011. وجاء في البيان أن "لقاءات غير معلنة تمت مؤخرا برعاية فرنسية وأميركية من أجل دفع الدولة التونسية للتطبيع مع الكيان الصهيوني على غرار دول عربية أخرى مقابل تحفيزات ومساعدات في شكل رشوة لضرب المواقف الوطنية لتونس وإجبارها على تغيير سياساتها الدولية والعربية".

وانضمت وزارة الخارجية سريعا لهذا الجدل ببيان زرع الشكوك أكثر من طمأنة الذين يعتقدون أن لا خوف على الدبلوماسية التونسية طالما هي من صلاحيات الرئيس قيس سعيد، والوزير الذي يشرف عليها قد اختاره هو بنفسه.

وخلف عبارات التمسك بالثوابت و"الحق الفلسطيني الكامل دون نقصان"، أوحى البيان بأن الأمر مرتبط بـ"تطبيق قرارات الشرعية الدولية الخاصّة بحقوق الشعب الفلسطيني في استعادة أرضه المسلوبة وإقامة دولته المستقلّة"، وهو ما يعني أن تونس/ الثورة لا تمانع في "تطبيع" بعد تطبيق قرارات الشرعية.

وهذه هي روح المبادرة العربية التي تطالب السعودية بأن تكون أرضية عبور عربي نحو التطبيع في موجة ثانية بعد التطبيع الحالي الذي يتم تحت شعار المصلحة الوطنية، ودون أي انتظار للمزاج المتقلب للقادة الفلسطينيين.

لقد اكتفى بيان الخارجية التونسية بإعادة موقف تونس ما قبل الثورة، وهو موقف ظل يوصف بأنه يعبر عن "الرجعية العربية". ولم يعبر البيان عن مواقف الطبقة السياسية الجديدة بدءا بالرئيس قيس سعيد، وهي طبقة تؤمن بفلسطين ما قبل 1967، ما يظهر أن الرئاسة التونسية وجدت نفسها مجبرة على البراغماتية لمجاراة موجة السلام الجديد.

وكان سعيد قد اكتفى في تعليقه على خطوات الإمارات والبحرين وفتح علاقات لهما مع إسرائيل بأنه "شأن داخلي". ومر الموقف الزئبقي بسلام مستفيدا من أجواء الصراع الحامي بينه وبين رئيس البرلمان راشد الغنوشي، حيث ارتأى كثيرون أن أي نقد للرئيس سعيد بمثابة اصطفاف وراء رئيس حركة النهضة.

صحيح أن المعارضة وقفت في 2005 ضد زيارة أرييل شارون لتونس، وعرفت بصوتها العالي في دعم الفلسطينيين، لكن الجديد أن جزءا من هذه المعارضة موجود الآن في السلطة، وهو يعتمد على البراغماتية في تثبيت هذا الوجود كون السلطة أولوية يمكن أن تجيز ظرفيا "التنازلات المؤلمة" تحت مسوغ "إكراهات الواقع"، وقد تشمل هذه التنازلات مسألة التطبيع.

ويميل كثيرون إلى أن ذكر تونس كوجهة قادمة هو نوع من الاختبار للطبقة السياسية البراغماتية، خاصة أن البلاد بمثابة خاصرة رخوة.. وسيكون بمثابة اختبار جدي خاصة أن التطبيع الجديد تتم مقايضته بالمساعدات والإغراءات. كما أن رفض التطبيع قد يقود إلى عرقلة القروض التي تحصل عليها تونس من المؤسسات المالية الدولية، وهذه المؤسسات ليست بمنأى عن السياسة وخاصة ارتباطها بالموقف الأميركي.

وهذه هي النقطة المهمة التي قد تسحب الموقف التونسي "الممانع" إلى مربع التطبيع في "دولة الثورة"، التي تعيش على القروض والإنفاق السخي وشراء السلم الاجتماعي بالزيادات في الرواتب والمنح، وإغراق المؤسسات الحكومية بالانتدابات العشوائية.. هذه الدولة لا تقدر على التقشف ولا تتحمل أي توقف لحركة الاقتراض الخارجي.

وتعيش تونس على وقع إضرابات دائمة لقطاعات حكومية تريد أن تراكم مكاسبها سنويا، بالرغم من تنفيذ مطالبها السابقة بالزيادة المجزية في الرواتب والترقيات والمزايا المختلفة. وتستفيد هذه القطاعات من الغطاء السياسي للاتحاد العام التونسي للشغل. كما تستفيد من دعم المعارضة التي تعمل على إغراق البلاد في الأزمات لإظهار عجز الحكومات المتعاقبة.

لقد أفقدت تجربة عشر سنوات من الثورة المناعة الاقتصادية التي تمكنها من الرفض، أو المناورة لتحسين شروط التفاوض ورفع سقف المكاسب، بدا هذا في المفاوضات مع إيطاليا وفرنسا في ملف الهجرة ومقايضة دور الحارس الجنوبي للمتوسط مقابل المزايا الاستثمارية والاقتصادية، فما بالنا بملفات أكثر تعقيدا.

كما فقدت القدرة على المنافسة الخارجية في قطاعات حيوية مثل السياحة، ويمكن أن يزيد انفتاح المغرب على السوق الإسرائيلية وقدرته على استقطاب السياح اليهود في تعميق أزمة هذا القطاع الذي يعاني من الارتجال خاصة بعد أن تخلت الدولة عن مهمة الترويج الخارجي وتقديم التسهيلات والدعم المالي لقطاع كان يمثل متنفسا لأزمة البطالة.

وبالنتيجة، لا تمتلك تونس القدرة على المناورة الدبلوماسية، وهذه حقيقة. قد ينجح الضغط الشعبي، وضغط النخب في تعطيل مسار التطبيع، لكن المحدد هو أوراق القوة الذاتية التي تقاوم الضغوط، وهي للأسف شبه مفقودة، وحتى الحركة الاحتجاجية الشعبية فقد اهترأت بفعل المعارك الحزبية والنقابية والصراعات حول الهوية، وهي صراعات ليس في الوارد أن تختفي في القريب العاجل، وستزيد من حالة الانقسام السياسي، وتوسع حالة الانقطاع الشعبي عن السياسة والسياسيين.

قد يكون الأمل في أن ترتبط موجة التطبيع والضغوط بانتهاء المدة الرئاسية لدونالد ترامب خلال أقل من شهر، ما يسمح بتبديد المخاوف، لكن هذا التأجيل لن يستمر طويلا، وستعود نفس الأسئلة وربما بأكثر إلحاحية وتحديا.

الغائب والحاضر في خطاب الرئيس

إبراهيم الزبيدي
كاتب عراقي

هل يكون رئيس وزراء العراق، مصطفى الكاظمي، راغبا حقا في انتشال الوطن وأهله من الوضع البائس الموبوء الحالي، وإعادة الحياة إلى هيبته المصادرة، وسلطة القانون المنتهكة إلى قضائه، والازدهار إلى اقتصاده المختل؟ ربما.

ولكن الوقائع المسجلة لدينا عليه، من قبل موافقة أحزاب السلطة على تنصيبه رئيسا للوزراء، وبعدها، لا توفر البيئة المناسبة لتصديق خطابه الأخير، خصوصا وهو يتحدث عن عدم رغبته في خوض الانتخابات المبكرة القادمة ودخول نادي سلطة الأحزاب الحاكمة بأصوات الناخبين المؤمنين بقيادته، وليس بتوصية من إسماعيل قاآني أو من السفير الإيراني في بغداد.

فالحقائق تقول غير ذلك. فهو كان مديرا لجهاز مخابرات نظام (التأسيس الخطأ)، من أيام رئيس الوزراء الأسبق حيدر العبادي الذي وهبه المنصب بترخيص من الراحل قاسم سليماني، ثم استمر فيه في عهد عادل عبدالمهدي الذي امتدحه في يوم توديعه وبرأه من الفساد والفشل ومن قتل المتظاهرين.

والثابت والمعروف أن العراق، منذ وزارة نوري المالكي الأولى، أصبح ولاية إيرانية خالصة مملوكة بالكامل للحرس الثوري، وبالتحديد لفيلق القدس ولقائده سليماني وأعوانه العراقيين.

ولأن الصيغة الثابتة لطبيعة عمل أي جهاز مخابرات في العالم هي جمع المعلومات السرية عن الدول الصديقة والعدوة معا، والتجسس عليها وعلى أحزابها وأشخاص حكوماتها، فإن منصب رئيس جهاز بهذه الخطورة والحساسية في العراق الإيراني قد يعني الكثير جدا لسليماني، وربما أكثر من منصب رئيس الوزراء نفسه.

وهو حين يوافق على تنصيب رئيس لهذا الجهاز فإن من تحصيل الحاصل أنه لم يعينه اعتباطا، وارتجالا وبلا دراسة وتدقيق وتمحيص، بل لأنه تأكد من أنه الشخص المناسب في المكان المناسب وفي الزمن المناسب أيضا، وموضع ثقته الكاملة، والمؤتمن، والمستبعد عنه تماما أيُّ خوف، ولو بأقل من القليل، من أنه قد يخون الأمانة في يوم من الأيام.

ثم جاءت تحركات الكاظمي وتصريحاته وزياراته وقراراتُه كلها، منذ أول يوم من رئاسته، وحتى يوم خطابه الأخير، لتؤكد أن الرجل أمين، فعلا، على ما ائتُمن عليه.

الفرق بين الإمارات وبين عراق الكاظمي هو الفرق بين الأرض والسماء بين وطن يبني كل يوم جسرا جديدا وعمارة جديدة ليسعد أهله وبين وطن يقتل أطفاله ونساءه وشيوخه جوعا وفقرا وبطالة

ولا يشك أحد في شطارة الإيرانيين وأتباعهم العراقيين في ضبط أمور التعيينات في الوظائف الصغيرة قبل الكبيرة لضمان أمنهم واستقرار احتلالهم.

فإذا كان الذي يمسح حذاء رئيس الجمهورية، أو رئيس البرلمان، صباح كل يوم، مُنسَّبا من قبلهم فمن المؤكد أن يكون مدير مكتبه ومعاونوه ومرافقوه من نفس الطينة وبنفس المواصفات.

وطبيعي جدا أن يكون الكاظمي، نفسُه، محاطا، أكثر من رئيس الجمهورية ومن رئيس البرلمان، بالمعاونين والمخبرين وأفراد الحماية والمرافقين المُنسبين من قبل نفس تلك الجهات المكلفة، إيرانيا، بأن تسدَّ أيَّ باب تجيء منه ريح لا تسرُّ ولا تريح.

والآن ندخل إلى تفاصيل خطاب الكاظمي الأخير الذي ألقاه على وزرائه لكي نُقلبه ذات اليمين وذات الشمال، ونخرج منه بالمفيد.

ففي الخطاب مسألتان محوريتان ينبغي أن نتوقف عندهما بعناية. الأولى قضية الفساد القديم والرغبة في الخروج منه، والثانية مقارنته الضيزى بين العراق وبين كوريا الجنوبية وسنغافورة والإمارات.

فعن المسألة الأولى قال "منذ عام 2003 نعاني من التأسيس الخطأ الذي يهدد النظام السياسي والاجتماعي بالانهيار الكامل". و"العراق يواجه انهيار النظام والدخول في فوضى عارمة ما لم يدخل في عملية قيصرية للإصلاح"، و"غير معقول أن نخضع لمعادلة الفساد السابقة. إما أن ندخل مغامرة ونصحح، أو نضحك على الناس ونعطيهم مورفين".

لكأنه يريدنا أن نصدق كونه لا يعلم بأن هذا (التأسيس الخطأ) وتعميقه والمحافظة كان أحد أسلحة سليماني التي استخدمها مع سبق الإصرار والترصد لتركيع الوطن العراقي وأهله، وأن أي إرادة أخرى لاجتثاثه وتحرير المستعمرة العراقية من حباله الخانقة تُعد معادية لدولة الإمام الخميني ولله ورسوله والمؤمنين.

وهو، في هذه، إما أن يكون في حالة صحوة ضمير متأخرة حقيقية، ولكن في الوقت الضائع، أو يكون متعمدا تمثيل دور البطل الثائر على الفساد وأهله، والمبرأ من مسؤولية وجود ذلك (التأسيس الخطأ)، وهو الذي كان، ومازال، جزءا مفصليا فيه من قبل سقوط النظام السابق، أو على الأقل منذ أن تكرم عليه العبادي فوضع بين يديه جهاز المخابرات الأخطر على نظام (التأسيس الخطأ) من داعش أو من الولايات المتحدة أو من البعثيين.

وحين نتذكر تزكيته لوزارة عبدالمهدي، وعلاقته الحميمة بالعبادي، ثم زياراته المتكررة لمُحرك الفساد الأوتوماتيكي، المالكي، نكتشف أن هذا الرجل لا يستحي ولا يعني أي كلمة من كلمات خطابه الأخير عن الفساد وعن أيامه ولياليه.

أما المسألة الثانية فهي تلك التي تحدث فيها عن كوريا الجنوبية وسنغافورة ودولة الإمارات العربية المتحدة.

فمقارنتُه العراق بهذه الدول الثلاث تقول لنا، وبالقلم العريض، إنه مازال يعيش في أجواء المقاهي السابقة في أربيل والسليمانية وطهران ولندن ودمشق، ناسيا أنه الآن نوري السعيد موديل 2020 الملم بدقائق حقائق الجغرافيا والتاريخ، والذي يزن كلماته بميزان الذهب والفضة، ولا ينطق عن الهوى.

فكوريا الجنوبية مثال نادر وناجح لشعب استخدم عقله وليس هواه. فقد اختار التحالف الكامل مع الولايات المتحدة، وترك لجيوشها أن تحمي حدوده ليأمنَ شرور أعدائه الجيران والأشقاء، ثم فتح بلاده لرؤوس أموالها وعقول رجالها ونسائها وتفرغ للعمل والإنجاز لكي يحقق حلمه الأقرب إلى المستحيل بأن يتحول من الفقر والضعف والتخلف، إلى أهم دول الصناعة العالمية، وإلى أحد أصحاب الاقتصادات الإسمنتية الراسخة. وقد كان.

ثم إن كوريا الجنوبية ليست لها جارة كإيران، وليس فيها حشد شعبي، ولا مالكي وقيس خزعلي وفالح فياض، ولا عمائم نائمة في عسل الماضي وخرافاته وأساطيره وتأمر وتطاع. فكيف غاب كل ذلك عن ذهن رئيس الوزراء؟

أما الإمارات فإن الفرق بينها وبين عراق الكاظمي هو الفرق بين الأرض والسماء. بين وطن يبني كل يوم جسرا جديدا وعمارة جديدة ليسعد أهله، وبين وطن يقتل أطفاله ونساءه وشيوخه جوعا وفقرا وبطالة.

وبين وطن ينفق أمواله على صحتهم وتعليمهم وحماية أمنهم، وبين آخر يختلس حكّامُه أموال شعوبهم، ويبيعون أوطانهم لكل غاز ومحتل، ويقتلون علماءها ومفكريها وخبراءها ومبدعيها، ويطردون مَن لم يمت منهم في سجونهم أو على أيدي جلاديهم ومختطفيهم وشبيحتهم، وينثرونهم لاجئين ومهجّرين وشحاذين على أبواب البلاد القريبة والبعيدة.

ثم ختم رئيس وزرائنا خطابه الأخير قائلا "المطلوب منا ألا نكون خائفين، والخائف ليس مكانُه في مجلس الوزراء، بصراحة". "يجب أن نكون على قدّ المسؤولية، هاي قضية تاريخية مفصلية". الخشية من أن يكون هو نفسُه "مكانُه ليس في مجلس الوزراء، بصراحة".